

Strategy
W A T C H



المركز
الإستراتيجي

صفقة القرن إذ تعيد صياغة خارطة السياسة للمشرق العربي



البحوث والدراسات

5 فبراير 2020

صفقة القرن إذ تعيد صياغة الخارطة السياسية للمشرق العربي



البندود المجحفة لصفقة القرن

كشف الرئيس الأمريكي دونالد ترامب خلال مؤتمر صحفي في البيت الأبيض (29 يناير 2020)، وبحضور رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو، عن خطته الموعودة لتحقيق السلام بين الفلسطينيين والاسرائيليين والتي تعرف بصفقة القرن.

وتتضمن الخطة استمرار السيطرة الاسرائيلية على معظم الضفة الغربية التي احتلتها اسرائيل عام 7691، وضم الكتل الاستيطانية الضخمة في الضفة الغربية إلى إسرائيل وبقاء مدينة القدس موحدة وتحت السيادة الاسرائيلية، مقابل تعهد إسرائيل بالحد من النشاط الاستيطاني في الضفة الغربية لمدة أربع سنوات وهي الفترة الممنوحة للجانب الفلسطيني كي يقر الدخول في مفاوضات مع الجانب الاسرائيلي لتطبيق الخطة.

وأكدت الخطة (التي تقع في 181 صفحة) على رفض أي عودة للاجئين الفلسطينيين إلى إسرائيل، وإسقاط أية مطالب مستقبلية بالتعويض، وذلك ضمن مجموعة بنود مجحفة تقلص فرص نجاحها، حيث أسقطت المطالب عن إسرائيل بتقديم تنازلات مؤلمة كعقوبة على الاحتلال غير الشرعي للضفة الغربية، وفرضت جملة تنازلات غير مسبوقه أبرزها:

1- إلغاء مفهوم "حق العودة" من خلال منح اللاجئين الفلسطينيين خيار العيش في دولة فلسطين المستقبلية أو الاندماج في بلدانهم المضيفة الحالية أو إعادة التوطين في دولة ثالثة.

2- عدم استفادة قطاع غزة من تحسين مستوى المعيشة حتى التوقيع على وقف لإطلاق النار مع إسرائيل، ونزع السلاح بالكامل وتفكيك "الجماعات الإرهابية"، وأن تكون السلطة الفلسطينية قادرة على طمأنة المستثمرين الأجانب بأنهم ليسوا معرضين لخطر اندلاع العنف.

3- احتفاظ إسرائيل بالسيادة على المياه الإقليمية لغزة كضمان للاستقرار البحري.

4- بقاء مدينة القدس كاملة تحت السيادة الإسرائيلية، مع المحافظة على الجدار الأمني القائم للفصل عن الأحياء العربية وتحديد الخط الفاصل بين الدولتين.

5- تجريد الدولة الفلسطينية من السلاح مع احتفاظ إسرائيل بالمسؤولية الأمنية عن جميع المناطق الواقعة غرب نهر الأردن ونشر قواتها عسكرية، واقتصار مهام الفلسطينيين على تولي الأمن المحلي ومنع الهجمات الإرهابية في الدولة الفلسطينية وعبر الحدود مع إسرائيل أو الأردن أو مصر، وحماية المؤسسة الحاكمة والدبلوماسيين الأجانب.

6- سيطرة إسرائيل على جميع المجال الجوي غرب نهر الأردن، واحتفاظها بمحطات إنذار في الأراضي الفلسطينية، وتحليق طائراتها المسيرة ومناطيدها وتقنياتها الأمنية الأخرى فوق الأراضي الفلسطينية، والإبقاء على وجود عسكري غير مععلن في المعابر الحدودية مع الأردن ومصر والدولة الفلسطينية، من خلال موظفين يرتدون ملابس مدنية.

7- يشترط قبل الشروع في تنفيذ الخطة تحقيق خمسة بنود رئيسية هي:

أ)- تحمل السلطة الفلسطينية أو بعض الكيانات الوطنية أو الدولية الأخرى المقبولة لدى إسرائيل المسؤولية الكاملة عن قطاع غزة.

(ب)- تفكيك "حماس" و"الجهاد الإسلامي" وغيرهما من التنظيمات، ونزع سائر أسلحتهم.

(ج)- نزع السلاح بشكل كامل من قطاع غزة.

(د)- إعادة رفات الجنود الإسرائيليين الذين فقدوا في معارك سابقة، والمدنيين الذين تحتجزهم "حماس".

(هـ)- قبل اضطلاعها بأي دور في الحكومة الفلسطينية المستقبلية، يتعين على "حماس" نبذ العنف وتبني قرارات اللجنة الرباعية للشرق الأوسط، والتي تنص على الاعتراف بإسرائيل، وإنهاء سائر المظاهر المسلحة.

الشخصيات التي يعول عليها لتنفيذ الصفقة

تبدو فرص تحقيق تلك البنود مستحيلة في الوقت الحالي، إذ إنها ترتبط بمصير ثلاثة أشخاص يمرون بظروف صعبة هم:

أولاً: الرئيس الأمريكي دونالد ترامب، الذي سيخوض الانتخابات الرئاسية في الأيام المقبلة، وسيبقى في منصبه حتى عام 2024 إذا كسب الانتخابات نهاية هذا العام، وسيمكنه ذلك من تحقيق رؤيته على أرض الواقع.

ثانياً: رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو الذي يواجه استحقاقاً انتخابياً في 2 مارس، وتعتبر حظوظه أقل من حظوظ ترامب، حيث يواجه ثلاث تهم بالرشوة والخيانة والاحتيال، وفي حال حصوله على أغلبية في الكنيست تتألف من 61 مقعداً فإنه سيمضي بأسرع ما يمكن لتنفيذ خطة ترامب.

ثالثاً: رئيس السلطة الفلسطينية محمود عباس البالغ من العمر 84 عاماً، والذي رفض الصفقة وهدد بإطلاق مقاومة شعبية، إلا أن مصادر أمنية تؤكد أن الخطة لم توضع على طاولته وأنه سيغادر منصبه خلال فترة وجيزة، حيث تعمل أجهزة الاستخبارات الأمريكية والإسرائيلية على ترجيح كفة أحد خلفائه الذي سيحظى بمكافأة تبلغ 50 مليار دولار كاستثمار من الولايات المتحدة وحلفائها الخليجيين في التنمية الاقتصادية للدولة الفلسطينية المرتقبة شريطة أن يجعل منها جسراً بين العالم العربي وإسرائيل، ومن أبرز من رشحت أسماؤهم لخلافة عباس:

1- **جبريل الرجوب** (66 عاماً): المدعوم من فلسطينيي الخليل ومن المؤسسات الأمنية الفلسطينية التي تولى قيادتها في العقد الأول من هذا القرن.

2- **محمود العالول** (70 عاماً): القائد السابق لـ"الجبهة الغربية الفلسطينية"، وقد تولى مسؤولية القطاع الغربي في عمان، وهي مؤسسة تابعة لمنظمة التحرير الفلسطينية التي كانت تشرف على الهجمات ضد إسرائيل وتقوم بتمويل أفراد ومؤسسات فلسطينية في الضفة الغربية والقدس الشرقية وقطاع غزة، وقد جلب له سجله النضالي احتراماً بين الفلسطينيين، حيث يحظى بدعم من الخلايا المسلحة لتنظيم "فتح".

- 3- **توفيق الطيراوي** (72 عاماً): رئيس جهاز الاستخبارات الفلسطينية، والذي انخرط مؤخراً في تنظيم مجموعات مسلحة من رجال في العشرينات من أعمارهم من مخيمات اللاجئين كفريق دعم له.
- 4- **محمد اشتية** (63 عاماً): عينه عباس رئيساً للوزراء في شهر مارس 2019، ويقتصر دعمه على مجموعة صغيرة في محافظة القدس.
- 5- **مروان البرغوثي** (61 عاماً): يقضي خمس أحكام بالسجن المؤبد في سجن إسرائيلي بتهمة قتل إسرائيليين.
- 6- **حسين شحادة الشيخ** (60 عاماً): رئيس الهيئة العامة للشؤون المدنية الفلسطينية برتبة وزير، والمسؤول عن العلاقات مع إسرائيل، وعن الحصول على التصاريح التي يحتاجها الفلسطينيون للأعمال التجارية.
- 7- **اللواء ماجد فرج** (58 عاماً): المدير العام لجهاز المخابرات العامة الفلسطينية ومستشار الأمن القومي لدى السلطة، وقد استغل منصبه لبناء مراكز قوة داخل الجهاز الذي يديره، ويحاول عباس قصصاً أجنحته دون طائل.
- 8- **محمد دحلان** (57 عاماً): الذي يعيش في المنفى منذ عدة سنوات نتيجة خلاف مع رئيس السلطة، إلا إن ذلك لا يمنعه من محاولة الالتفاف على المرشحين وبشراء النفوذ في رام الله من خلال الأموال التي تُغدق عليه، ويقوم بتجنيد الخلايا كما كان في سنواته الأولى حينما كان رجل غزة القوي واليد اليمنى لياسر عرفات.
- 9- **القوى الصامتة**: وهم عملاء أكثر من جهاز استخبارات خارجي، والذين يتدافعون للحصول على موقع في دوائر النفوذ العليا في رام الله، حيث يدور الحديث عن قوى سياسية وعسكرية تتحرك سراً داخل وخارج أروقة الصراع، ويتوقع أن تكشف عن نفسها عندما يرحل أبو مازن وتتقدم باعتبارها المجموعة المنظمة الوحيدة القادرة على تولي السلطة.
- ويعمل محمد دحلان في الوقت الحالي على ضم تلك العناصر ضمن صفوف تياره المسمى "تيار الإصلاح"، حيث أنشأ مكتباً مركزياً لصحافيين على غرار "المكتب الحركي لصحافيين فتح"، وينظم لمؤتمر "عين السخنة" بنسخته الثانية، بعد أن قام بعقد مؤتمر "عين السخنة" الأول (مارس 2017) عبر "المركز القومي لدراسات الشرق الأوسط" القريب من جهاز المخابرات المصرية ما أثار حفيظة السلطة الفلسطينية آنذاك.
- ويعمل عباس على إفشال تلك المخططات من خلال ترجيح كفة محمود العالول، حيث نقلت مصادر مقربة من عباس قوله لأعضاء المجلس الثوري لحركة فتح بأن العالول هو مرشحه المفضل لخلافته، ويُصنف خارجياً ضمن الحرس القديم للقيادة الفلسطينية، حيث يُتوقع أن يسير في نفس سياسات سلفه في حال خلافته محمود عباس.

”برود“ الموقف العربي

أما على الصعيد العربي؛ فقد قللت مصادر أمنية إسرائيلية من أهمية رفض الجامعة العربية لخطة ترامب للسلام في الشرق الأوسط، وذلك في الاجتماع الطارئ لوزراء الخارجية العرب بالقاهرة (1 فبراير 2020)، مؤكدة أنه على الرغم من إعلان الرئيس الفلسطيني محمود عباس قطع السلطة الفلسطينية كل علاقاتها مع الولايات المتحدة وإسرائيل، ورفض ملك الأردن عبدالله الثاني لما أطلق عليه ”صفقة القرن“؛ إلا أن الرد الشعبي العربي اتسم باللامبالاة والسخرية من المواقف الرسمية العربية، مرجحة أن لا تصطف الحكومات العربية حول الموقف الفلسطيني، خاصة وأن معظم زعماء الدول العربية يرجحون احتمال إعادة انتخاب ترامب لولاية جديدة، ويرون من غير المناسب إغضابه.

وفي مقابل الرفض المعلن للصفقة (التي لا تتعدى في حقيقتها إقرار الأمر الواقع لتل أبيب)؛ قطعت العديد من الدول العربية شوطاً كبيراً في التعاون الأمني مع إسرائيل لمواجهة التوسع الإيراني، ولا تزال تعول على رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو في إقناع الولايات المتحدة لاتخاذ مواقف أكثر حسماً إزاء الخطر الإيراني في المنطقة، حيث تجد نفسها مجبرة على الاعتراف بأن الحماية الأمريكية أمر ضروري لأمنها، خاصة وأن الولايات المتحدة تقدم لمصر والأردن ثلاث مليارات دولار من المعونات السنوية لأجهزة أمنها واستخباراتها.

وأثبت لقاء رئيس مجلس السيادة السوداني عبد الفتاح البرهان بنتنياهو في أوغندا (3 فبراير)، بوساطة عربية وترحيب أمريكي، أن الدول العربية لم تعد مهتمة بالقضية الفلسطينية، إذ إنها لا تبدي أي تردد في تعزيز علاقاتها العسكرية والاستخباراتية والفنية والاقتصادية المفتوحة مع تل أبيب.

وتعول تلك الدول على التعاون الاستخباراتي الإسرائيلي في الملفات العربية المشتعلة كالوضع في سوريا والعراق واليمن وليبيا وأمن الخليج العربي، في حين تواجه مصر أوضاعاً اقتصادية صعبة تدفع برئيسها عبد الفتاح السيسي إلى الاعتماد بصورة أكبر من أي وقت مضى على دعم واشنطن وتل أبيب لدعم جيشه في تأمين حدود مصر غرباً في ليبيا وشرقاً في سيناء.

ونظراً لاستحواذ ”حماس“ على جزء مهم من القضية الفلسطينية؛ فإن الدول العربية المتبقية تعارض أي موقف من شأنه تعزيز موقف ”الإسلاميين“ إزاء القضية الفلسطينية وترفض أية مصالح بين عباس و”حماس“، وقد تم التأكيد على ذلك من خلال حضور سفراء بعض الدول العربية احتفال البيت الأبيض للإعلان عن الصفقة فيما يؤكد انتقال العلاقات بينهم وبين إسرائيل إلى مرحلة العلن، ورهانهم على الدور الأمريكي لحمايتهم من الظروف المتقلبة التي تمر بها المنطقة.



أما في بيروت فقد فتح إعلان الصفقة مجال المقايضة السياسية، حيث رأى محللون لبنانيون أن الصفقة تمثل "استحقاقاً جديداً يجب التعامل معه"، وقد يدفع بالرئيس اللبناني ميشيل عون إلى تعزيز موقف "محور الممانعة" من خلال تنسيق الموقف مع نظام دمشق، والتوصل إلى ترتيبات غير معلنة مع الإدارة الأمريكية فيما يتعلق بمسألة رفض توطين اللاجئين الفلسطينيين في لبنان وفق اتفاق الطائف (1989) وإخراج كل من بيروت ودمشق من الأزمة الاقتصادية الخانقة مقابل تقديمهما تنازلات محورية، حيث تؤكد مصادر دبلوماسية أن الأزمة الاقتصادية غير المسبوقة التي يتعرض لها لبنان قد أوهنت مناعة البلد على مقاومة ما قد تحمله صفقة القرن من ضغوط لإجباره على تنفيذ قسطه من خطة ترامب لحل الصراع الفلسطيني-الإسرائيلي.

ويتجه الرئيس اللبناني إلى تبني سياسة براغماتية إزاء الصفقة عبر الرغبة في توظيفها -بوساطة روسية- للتوصل إلى ترتيبات أمنية تتضمن: ترسيم الحدود البحرية والبرية بين لبنان وإسرائيل، بما يتيح تنظيم أعمال التنقيب عن الهيدروكربونات في المنطقة الاقتصادية في المناطق البحرية على حدود البلدين، وستقدم واشنطن آنذاك مغريات كبيرة لمعالجة الأزمة الاقتصادية وفق رؤية شاملة تتعلق بسوريا ولبنان... والأردن.



Strategy
W A T C H



المرصد
الإستراتيجي

البحوث والدراسات

أبحاث ودراسات متخصصة تستند إلى الرصد العلمي والميداني لأهم التطورات السياسية والاقتصادية والاجتماعية وتحديات الهوية وإدارة العلاقات البينية في المنطقة العربية.

5 فبراير 2020

المرصد الإستراتيجي

بيت خبرة رائد في تقديم الخدمات المتخصصة للعاملين في المجالات السياسية والأمنية بالمنطقة العربية.

يعمل على تعزيز المفاهيم الاحترافية لدى الجيل الجديد من العاملين في الشؤون السياسية والأمنية في العالم العربي، ورفد صناع القرار بمعلومات نوعية بجودة عالية ومهنية تستند إلى الموضوعية والحياد والاستقلالية، بعيداً عن مؤثرات الأيديولوجيا الطارئة ومعارك الاستقطاب الإقليمي.

www.strategy-watch.com